



تحليل اثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في دولة مصر

- دراسة للمدة من (2011-2001) *

أ.د. مايع شبيب الشمري

م.م. حيدر جواد كاظم

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

المستخلص:

إن دراسة وتحليل موضوع الدين العام من جوانبه المختلفة والمتنوعة والمعقدة يساعد في اتخاذ قرارات عقلانية موحدة على مستوى الاقتصاد المصري، ومحاولة التحكم في المشاكل الناجمة والإلزام بها، و يهدف البحث إلى دراسة هيكل الدين العام ومؤشراته، والآثار الناجمة عنه في مصر وتحليل وتقدير اثر الدين العام الداخلي والخارجي على بعض المتغيرات الاقتصادية للمدة من(2001-2011).

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات كان أبرزها إن النماذج المقدرة في مصر بينت الأثر الايجابي للدين الداخلي في تعزيز الإنفاق العام وبالتالي ارتفاع مستوى الائتمان المحلي مما انعكس في زيادة معدلات الاستثمار وتحقيق نمو في الناتج بمعدلات مقبولة، مما يعكس عقلانية استخدام الدين الداخلي، أما اثر خدمة الدين الخارجي فكان سلبيا على الصادرات وانعكس بشكل طفيف في تراجع وضع الحساب الجاري مما أدى بدوره لانتفاخ معدل الاستيرادات في نهاية المطاف، إلا إن تلك الآثار لم تكن بمستوى الخطورة بسبب مجموعة عوامل أبرزها التحويلات والمساعدات الخارجية، لذا يتطلب التركيز على معالجة الآثار السلبية للدين الخارجي واستثماره بالشكل الذي يرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

Abstract:

The study and analysis of the topic public debt of its various aspects diversified and complex helps in making decisions unified at the level of the Egyptian economy, and try to control the problems caused and familiarity them, and research aims to study structure of public debt and indicators, and the effects of for in Egypt and the analysis of effect of the internal public debt and on external of some economic variables for the period from (2001-2011).

The study reached a set of conclusions, most notably The models estimated in Egypt explained the positive impact of internal debt in the promotion of public expenditures and hence the high level of internal credit which reflected in increased rates of investment and growth in output at acceptable rates, reflecting the rational use of internal debt, the effect of external debt service was negatively on exports and reflected a slight decline in the current account position, which in turn led to a lower rate of imports, but that these effects were not the level of dangerous because of a combination of factors notably transfers foreign assistances will require focus on addressing the negative effects of external debt and invested form in which increases the rates of economic growth.



المقدمة:

إن دراسة الدين العام وتأثيراته على مجمل الاقتصاد يعد أمر بالغ الأهمية، فعلى الرغم من الجدل على المستويين النظري والتطبيقي حول جدوى اللجوء للدين العام، واللغط الدائر حول أثاره السلبية والايجابية، إلا أن الواقع الذي نعيشه يؤكد. بما لا يدع مجالاً للشك. إن وجود الدين العام أصبح أمراً واقعاً وأن على الدول أن تتعامل معه لا أن تتخلى عن فكرة اللجوء إلى الدين العام في حالة وجود فجوة تمويلية، ولكن المنطق يقول يجب أن لا يترك هذا الدين بلا ضوابط تحدده، إذ يجب مراقبة مستوى الدين العام في الحدود التي تعظم الاستفادة منه ومن أثاره الايجابية، وتقلل من أثاره السلبية، وتضمن أن لا يكون حجم الدين العام سبباً في حدوث الأزمات الاقتصادية. أما في حالة الدين العام المصري فكان يعاني من مشاكل تصل إلى مرحلة الخطورة والأزمة مما يتطلب تناول ذلك بنوع من التحليل والدراسة المستفيضة من أجل تشخيص أهم العوامل التي تتأثر بالدين العام وتؤثر به من أجل وضع الحلول المقترحة لمعالجة ذلك (1).

أولاً: أهمية البحث:

ترجع أهمية اختيارنا لهذا البحث إلى أن الموضوع يلقي في الوقت الحاضر اهتماماً على الصعيد الدولي يوازي ماله من أهمية قصوى على اقتصادات البلدان النامية في ظل التحولات الراهنة؛ ومن جهة أخرى، سيسمح لنا هذا البحث بإعطاء صورة واضحة عن ما هية الدين العام بشكله الداخلي والخارجي وإبراز تأثير الدين العام على أهم المتغيرات الاقتصادية ومن ثم اختيار السياسة الاقتصادية المناسبة لإصلاح واقع الدين في مصر وبالتالي إمكانية تعميم تلك السياسة لباقي الدول التي تعاني من نفس المشكلة وبنفس الظروف.

ثانياً : مشكلة البحث:

من خلال سؤال أساسي تتجلى المشكلة البحثية المتمثلة بمعرفة ما هي الآثار و الانعكاسات للدين العام على الاقتصاد المصري، من خلال ذلك، نقوم بطرح بعض التساؤلات الفرعية، منها:

1. ما مؤشرات الدين العام ومراحل تطورها في مصر؟
2. ما أثر الدين العام على النشاط الاقتصادي في مصر؟ وما السبل الكفيلة لإدارته بالشكل الذي يحقق الكفاءة الاقتصادية؟

ثالثاً: هدف البحث :

إن دراسة وتحليل هذا الموضوع من جوانبه المختلفة والمتنوعة والمعقدة سيساعدنا في اتخاذ قرارات عقلانية موحدة على مستوى الاقتصاد المصري، ومحاولة التحكم في المشاكل الناجمة عنها بعد الإلمام بها، ويمكن تحديد أهداف فرعية للبحث على النحو الآتي:

1. دراسة هيكل الدين العام ومؤشراته، والآثار الناجمة عنه في مصر
2. تحليل وتقدير اثر الدين العام الداخلي والخارجي على بعض المتغيرات الاقتصادية في مصر للمدة من (2001-2011).
3. استشراف رؤية مستقبلية لإدارة الدين العام في مصر .



رابعاً: فرضية البحث:

إن الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي في مصر يترك أثراً كبيراً على النشاط الاقتصادي المتمثل بالنتائج المحلي وحجم الاستثمارات ونمو الصادرات وحجم الائتمان المحلي ومن مسلمات الفرض أن الدين العام يمكن أن يقوم بأثر هام في تسريع عملية التنمية الاقتصادية إذا ما أدى إلى زيادة الانتاجية إلا إن الافتراض الأساسي هو أن إدارة الدين العام في مصر لم تحقق شروط الكفاية الاقتصادية للوصول إلى النتائج المطلوبة؟

وللوصول الى النتائج المطلوبة جرى تقسيم البحث الى ثلاث مباحث على النحو الاتي:

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للدين العام.

المبحث الثاني: هيكل الدين العام ومؤثراته في مصر

المبحث الثالث: تحليل اثر الدين العام على المتغيرات الاقتصادية المنتخبة في مصر

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للدين العام

أولاً: مفهوم الدين العام:

ان هناك كثير من الاجتهادات والاقتراحات التي تناولت وضع تعريف الدين العام وهذه الاجتهادات كانت على قسمين القسم الأول كان من قبل الباحثين والاقتصاديين والخبراء إما القسم الآخر فكان من قبل المنظمات الدولية المهتمة بمشكلة المديونية.

فيعرفه بعضهم بأنه مجموعة الالتزامات Obligations التي تعهدت الدولة والتزمت بالوفاء بها دولة معينة تجاه دائنين سواء كانوا من الداخل أو الخارج وتنتج هذه الالتزامات على عدة أنواع من الديون^(٢):

النوع الأول: الديون الناتجة عن الاتفاقات المبرمة بين الحكومات والمنظمات أو المؤسسات الدولية

النوع الثاني: قروض البنوك الأجنبية إلى حكومة دولة أخرى أو إلى مشروع خاص أو عام أو إلى بنك آخر في هذه الدولة وهي تسمى بالديون الخاصة Debts Privies

النوع الثالث: قروض دولة إلى دولة أخرى

من هنا يمكن الإشارة إلى إن الفرق بين الدين العام والقروض العام فالأول يمثل (الدين الذي يحتسب على أساس المبالغ المحسومة التي تستوجب الدفع عند حلول إجمالي استحقاقه^(٣)).

والقروض وان اتفقت مع هذه الالتزامات في أنها دين يقع عبؤه على الدولة مكونة في مجموعها ما يعرف بالدين العام (Public Debt) إلا أنها_ أي القروض_ تختلف عن بقية الالتزامات المالية من الناحية المحاسبية، ففي الوقت الذي تظهر الالتزامات في جانب النفقات من الموازنة العامة للدولة تسجل القروض العامة حال الحصول عليها في جانب الإيرادات من موازنة الدولة وتظهر في جانب النفقات عند دفع فوائدها وسداد أقساطها، وهكذا يمكننا القول بان القروض العامة هي جزء من الدين العام، أو صورة منه يكون لاختلاف فقط في موقع تسجيلها في جانبي الموازنة عند الحصول عليها أو عندما يحين موعد تسديدها .

إما البنك الدولي للإنشاء والتعمير فيعرف الدين العام بأنها " تلك الديون التي تسدد لمقرضين رسميين سواء كانوا من الخارج أو الداخل بعملة أجنبية أو بسلع وخدمات وتكون مدة سدادها الأصلية أو الممتدة أكثر من سنة والتي تعد التزاماً مباشراً على شخصية اعتبارية عامة في الدولة المدينة أو



بضمانتها" (4) ، يلاحظ أن هذا التعريف لا يحتوي على الديون الناشئة عن المصادر الخاصة وكذلك الديون التي تقل مدتها عن عام وكذلك يتجنب ذكر الديون العسكرية كما انه لا يحدد الجهة المقترضة بالدولة فقط وإنما يعد الدين العام ضمن هذا المفهوم التزاما على إي شخصية معنوية أو إي مؤسسة من مؤسسات الدولة.

ويعرف صندوق النقد الدولي الدين العام لدولة ما "بأنه مجموعة الديون المعقودة أو المضمونة بواسطة الأجهزة العامة والمسددة إلى المقيمين وغير المقيمين في البلد إي الأجانب وفي ميعاد استحقاق معين (5).

ويتضمن هذا التعريف وجود عنصرين رئيسيين

• وجود عقد ضامن من قبل الدولة أو احد مؤسساتها العامة.

• ميعاد استحقاق محدد

كما عرفت اتفاقية فينا عام 1983 الدين العام "بأنه التزام على الدولة تجاه دولة أخرى او منظمة دولية أو إي شخص آخر من أشخاص الدولة سواء كان معنوي أو مادي نشأ طبقا للقانون الدولي "

ومن خلال مقارنة التعريفات السابقة يتضح لنا أنها لا تتفق فيما بينها على تعريف واحد ومحدد للدين العام إلا أنها تتقارب بينها في نقطتين ،الأولى: أن الدين العام هو حصيلة اتفاق بين إحدى مؤسسات السلطة العامة للدولة اتجاه دول أو مؤسسات أو أشخاص سواء كانوا من الداخل أو الخارج، الثانية: أن الدين العام ناتج عن عمليات قامت بها السلطات في الماضي وتلتزم الوفاء بها في الحاضر (6).

وخلاصة الأمر يمكن تعريف الدين العام على أنه اتفاق بين طرفين يتعهد بموجبه الطرف المدين وعادة ما تكون الدولة أو أي شخص معنوي عام بتسديد أقساط وفوائد الدين (في حالة القرض الخارجي) أو إطفاء سندات الدين مع تسديد فوائده (في حالة القرض الداخلي) خلال مدة زمنية معينة، وابتداءً من تاريخ معين وبفائدة محددة في عقد الدين وبطريقة معينة للسداد متفق عليها بين الطرفين. وعلى هذا الأساس يرى الباحث أن مصطلح الدين العام هو الأكثر دلالة لأنه يشمل المفاهيم الأخرى مثل القروض العامة أو المديونية العامة أو الديون الحكومية أو الديون السيادية فضلا عن أن اغلب أدبيات المؤسسات الاقتصادية الدولية تستخدم المصطلح المذكور في أعلاه .

ثانيا: أنواع الدين العام

1. الدين العام الداخلي:

ينشأ هذا النوع من الدين عندما تقوم الحكومة بالاقتراض من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين داخل الدولة، بغض النظر عن جنسياتهم. وهو إجمالي الديون القائمة في ذمة الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة تجاه الاقتصاد الوطني، أو هو ما تدين به الدولة لمواطنيها، أي: عندما تقترض الدولة داخليا وتطرح سندات القرض في الداخل بعملتها الوطنية ويكتتب فيها من قبل رعايا الدولة والمقيمين فيها سواء كانوا افراداً أم وحدات اقتصادية أخرى (7).

2. الدين العام الخارجي

ينشأ هذا الدين نتيجة لعجز الموارد المحلية أو قصور حجم المدخرات الوطنية عن تغطية حاجة الاستثمارات المطلوبة وحاجة الدولة للعملات الصعبة، وان هذه الفجوة لا بد وأن تغطي من خلال لجوء



الدولة إلى مصادر أجنبية للتمويل وذلك بالافتراض من الأفراد الذين يقيمون خارج البلد من الحكومات ومن مؤسسات مالية دولية^(٨). وكذلك هو دين على كيانات خاصة وعامة وينشأ نتيجة للاقتراض من الدول الأخرى. ومن الجدير بالذكر أن هناك فرقا واضحا بين الدين الخارجي والدين "المملوك خارجيا" إذ انه من الممكن إن يمتلك غير المقيمين جزءا من الدين المحلي، فكثيرا ما يشتري غير المقيمين (ولاسيما البنوك المركزية لبعض الدول) كمية كبيرة من اذونات الخزنة لإحدى الدول وذلك من السوق المفتوحة. والدين الخارجي هو ما يترتب بذمة دولة ما تجاه أطراف أجنبية قد تكون حكومات أو منظمات دولية أو مؤسسات أجنبية. كذلك يعرف الدين الخارجي على أنه لا يعدو إن يكون سوى مسألة محاسبية في إطار العلاقات الاقتصادية الخارجية، إلا إن عدم التكافؤ في اقتصاديات طرفي الدين وعدم كفاءة إدارته في الزمن المعاصر أساء إلى أوضاع الإقراض الأجنبي وسمعة عض الدول المدينة من جراء عدم قدرتها على الوفاء بالدين أو خدمته خلال مدته الزمنية^(٩).

ثالثا: مؤشرات الدين العام:

هناك مجموعة من المؤشرات تساعد في اكتشاف المخاطر للدين العام ومن ثم المساعدة في إدارتها وعندما تستخدم هذه المؤشرات لتحليل استدامة الدين فإنها تساعد على تقييم ثقل دين إي دولة وإمكانية تحولها إلى دولة ذات مديونية عالية أو قليلة ويتم استخدام المؤشرات في إطار ديناميكي لإعطاء صورة كاملة عن الاتجاهات وتحديد المخاطر كما تستخدم المؤشرات مع متغيرات مالية أخرى مثل أسعار الفائدة وحدود التبادل. وبالرغم من فائدة هذه المؤشرات توجد مشاكل في تحديد المستويات الحرجة أو حتى المقبولة والمحبذة لهذه المؤشرات إلا أنها تشكل نظاما مبكرا من الأزمات المحتملة. ويمكن الإشارة إلى أبرز هذه المؤشرات^(١٠):

1- مؤشر الدين إلى الصادرات

وهو يعبر عن مؤشر المديونية الكلية القائمة في نهاية السنة إلى صادرات البلد من سلع وخدمات ويمكن ان يعد مؤشر استدامة إذ إن ارتفاع هذا المؤشر يدل على أن الديون باتت اكبر من موارد البلد الأساسية من العملات الصعبة ويدل ذلك على أن البلد قد يواجه مشاكل في الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائنين.

$$\text{نسبة الدين إلى الصادرات} = \frac{\text{إجمالي الدين العام}}{\text{الصادرات}} \times 100$$

2- مؤشر الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي:

وهو مؤشر يقيس نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ويعكس نسبة الموارد الإجمالية المتاحة لخدمة الديون عبر نقل الموارد من إنتاج السلع المحلية إلى إنتاج الصادرات ويمكن أن تكون نسبة الدين إلى الصادرات مرتفعة بينما نسبة الدين إلى الناتج المحلي منخفضة إذا كانت السلع المصدرة تشكل نسبة ضئيلة من الناتج ويمكن قياسه من خلال القانون التالي:

$$\text{نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{إجمالي الدين العام}}{\text{GDP}} \times 100$$



3- مؤشر خدمة الدين إلى الصادرات :

وهو من المؤشرات التي تعد مهمة لأنه يقيس نسبة الصادرات إلى خدمة الدين وكذلك مدى هشاشة خدمة الدين لانخفاض غير متوقع للصادرات كما يعكس أهمية الديون القصيرة في خدمة المديونية. إن مستوى الاستدامة لهذا المؤشر يتحدد بسعر الفائدة وكذلك بنية آجال المديونية إذ إن ارتفاع نسبة الديون القصيرة ترفع من هشاشة خدمة الديون ويمكن احتسابه كما يأتي⁽¹¹⁾.

$$\text{نسبة خدمة الدين إلى الصادرات} = \frac{\text{خدمة إجمالي الدين العام}}{\text{الصادرات}} \times 100$$

المبحث الثاني: هيكل الدين العام ومؤشراته في مصر

أولاً: هيكل الدين العام:

لجأت معظم البلدان النامية - بما فيها الأقطار العربية - إلى مصادر أساسية متعددة لتمويل عجز الموازنة من أجل مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفيما يتعلق بالدين الداخلي يمكن التفرقة بين نوعين من التمويل :

الأول اقتراض حقيقي غير تضخمي وهو الاقتراض من الأفراد والمؤسسات المصرفية (أذون خزانة وسندات) وتتمثل مخاطر هذا النوع من الاقتراض في أنه قد يحد من المدخرات المتاحة أمام قطاع الأعمال التي يستخدمها في تمويل استثماراته "اثر المزاحمة" ومن ثم قد يؤدي اقتراض الحكومة إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية.

الثاني اقتراض تضخمي وهو اقتراض الحكومة من البنك المركزي مباشرة (لتغطية العجز الصافي) وتتمثل المخاطرة بأنه يؤدي إلى زيادة عرض النقود مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم .

وقد شهد الدين العام الداخلي في مصر (انظر الجدول 1) ارتفاع متذبذب وصل إلى 112918.7 مليون دولار في عام 2011 مقارنة بعام 2001 إذ كان 37030,5 مليون دولار وبمعدل نمو مركب بلغ 10.67% وعموماً يمكن القول ان الدين الداخلي خلال مدة الدراسة شهد توازناً مقبولاً على رغم من الظروف التي مرت بها مصر خلال هذه الحقبة والسبب في ذلك يرجع إلى تطور نمو الناتج المحلي وزيادة الصادرات.

أما رصيد الدين العام الخارجي لمصر فقد وصل إلى 32840 مليون دولار عام 2011 مقارنة بعام 2001 إذ بلغ 28179 مليون دولار وبمعدل نمو 1.4%، و نلاحظ أن حجم الديون الخارجية في مصر أخذت بالزيادة ولعل ذلك يعزى إلى معدلات النمو العالية والتطور الكبير لحجم الديون الخارجية للدول النامية خلال مراحل الزيادات التي طرأت على أسعار البترول مما أدى إلى ارتفاع تكاليف استيراد الطاقة وزيادة العجز في الموازين التجارية لمعظم الدول المستوردة للنفط فضلاً عن الركود العالمي الذي شهدته هذه الدول في مطلع التسعينيات الذي أدى بدوره إلى تخفيض الصادرات للبلدان النامية الذي أدى للتأثير في عوائدها المالية.

وقد أدى ارتفاع أسعار صرف معظم العملات الرئيسية مقابل الدولار في عام 2011 إلى زيادة قيمة الدين العام الخارجي المقيم بالدولار لمعظم الدول العربية المقترضة، إذ أدى هذا الارتفاع إلى زيادة قيمة المديونية بالعملات الأجنبية عندما قيمت بالدولار. ففي مصر، ارتفعت قيمة المديونية الخارجية القائمة



بنحو 2.9 مليار دولار خلال النصف الثاني في عام 2011 كان منها 1.5 مليار دولار ناجمة عن ارتفاع اسعار صرف العملات الاخرى مقابل الدولار .

ومن المفيد ذكره أن الأسباب التي أدت إلى هذه الزيادة الكبيرة في المديونية الخارجية لمصر خلال المدة 2001-2011 هي الشروع في سياسات التنمية الاقتصادية الطموحة حالها حال بقية الأقطار العربية، مما ترتب عليه من زيادة العجز في موازين مدفوعاتها. وكذلك زيادة العوائق التي تضعها الدول الرأسمالية المتقدمة إمام دخول بعض الأقطار العربية إلى الأسواق المالية الدولية وضعف صادرات الأقطار العربية وزيادة القيود على صادراتها من المنتجات المصنعة فضلا عن التدهور المستمر في معدلات تبادلها الدولي.

اما خدمة الدين التي يقصد بها المبالغ التي تقوم الجهة المقرضة بدفعها الى الجهة المقرضة نتيجة استخدامها للقرض . فقد ازداد حجم خدمة ديون مصر (كما موضح في الجدول 1) من 366 مليون دولار في عام 2001 إلى 1782 مليون دولار في عام 2004 ثم إلى 2776 مليون دولار في عام 2007 ثم قفز الى 3111 مليون دولار في عام 2009، غير انه انخفض الى 2422 مليون دولار في عام 2011 وبلغ معدل النمو المركب لدولة مصر 10.34% .

جدول (1) تطور حجم الدين العام الداخلي و الخارجي وخدمة الدين الخارجي في مصر للمدة (2001-2011) (مليون دولار)					
السنوات	الدين العام الداخلي	معدل النمو السنوي %	الدين العام الخارجي	معدل النمو السنوي %	خدمة الدين الخارجي في مصر
2001	37030.5		28179.0		1366.0
2002	40362.0	9.0	29812.0	5.8	1521.0
2003	43217.3	7.1	28761.0	-3.5	1499.0
2004	47705.0	10.4	27109.0	-5.7	1782.0
2005	50600.0	6.1	27931.0	3.0	1651.0
2006	73288.9	44.8	28838.0	3.2	2033.0
2007	61432.0	-16.2	30548.0	5.9	2776.0
2008	70367.4	14.5	31099.0	1.8	2703.0
2009	88390.0	25.6	29692.0	-4.5	3111.0
2010	103413.7	17.0	28958.0	-2.5	3486.0
2011	112918.7	9.2	32840.0	13.4	2422.0
معدل النمو المركب	10.67		1.4		10.34
المصدر : صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام (2003-2012)، صفحات متعددة					

ثانيا: مؤشرات الدين العام في مصر:

ان الهدف من استعراض مؤشرات المديونية هو للمساعدة على اكتشاف مخاطرها، ثم المساعدة في أدارتها . وعندما تستخدم هذه المؤشرات لتحليل استدامة الديون فأنها تساعد على تقويم عبء مديونية أي دولة. عند تحليل الموقف المالي من الضروري استخدام مؤشر قياس نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي ولاسيما الموازنة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي و نمو الدين العام، إذ تبين لنا هذه



الموازنة مدى إمكانية الاستخدام الصحيح للاقتراض الحكومي في دعم الاقتصاد وزيادة الناتج عند قيام الحكومة بإصدار السندات لتمويل عجز الموازنة.

فيما يتعلق بمؤشر الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي يوضح هذا المؤشر نسبة الموارد الإجمالية المتاحة لخدمة المديونية عبر نقل الموارد من إنتاج السلع المحلية إلى الإنتاج لإغراض التصدير . ويمكن للبلد أن تكون نسبة الدين إلى الصادرات مرتفعة على حين إن نسبة الدين إلى الناتج المحلي منخفضة، إذا كانت السلع المصدرة تشكل نسبة ضئيلة من الناتج.

نلاحظ من الجدول (2) أن هذه النسبة في مصر بلغت ذروتها عام 2011 بزيادة بلغت 39.3% مقارنة بعام 2001 لتبلغ هذه النسبة زهاء 88.2% في عام 2011 وهي نسبة عالية . ويرجع ذلك الارتفاع إلى الأزمة التي شهدتها الاقتصاد العالمي عام 2008 وما تبعها من تطورات اقتصادية أثرت بشكل كبير على الاقتصاد المصري.

أما مؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي فكلما ارتفعت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي فإن ذلك يؤدي إلى قيام الدول بصفة مستمرة بتحويل أجزاء كثيرة من ناتجها المحلي الإجمالي إلى الدول الدائنة وفاء بالتزاماتها الخارجية، ومن ثم يتزايد اعتماد هذه الدول على التمويل الخارجي في علاج مشكلاتها الاقتصادية . وحقق هذا المؤشر انخفاضا في مصر بنسبة 11.5 % في عام 2011 مقارنة بعام 2001 وبذلك حققت نجاحا في تخفيض نسبة هذا المؤشر ويرجع ذلك بصورة رئيسة الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي في مصر .

وعموما يمكن القول أن سياسة الدين العام في مصر تسيير بالاتجاه الصحيح إذ إن النسبة لم تصل إلى 40% في أصعب الظروف وهي ظروف الأزمة المالية العالمية بمعنى أن معدل نمو الناتج المحلي يفوق بكثير معدل نمو الدين العام الخارجي وبعد ذلك مؤشرا ايجابيا، وعليه نستطيع القول إن نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي مستقرة نسبيا ، وهذا يعود إلى خبرة القائمين على إدارة الدين العام من ناحية وحصول مصر على بعض المساعدات المتمثلة بتحويل بعض الديون إلى هبات أو تخفيضها ، وإذا ما أردت مصر إن تكون هذه النسبة باتجاه منخفض عليها تنويع مصادر النمو للناتج بالشكل الذي يحقق تفوقا ملموسا على نمو الدين العام الخارجي في المدى الطويل.

أما مؤشر مدفوعات الفائدة إلى صادرات السلع والخدمات يوضح الجدول (2) يتضح أن نسبة إجمالي المدفوعات السنوية للفوائد إلى صادرات السلع والخدمات انخفض في مصر انخفاضا ملحوظا لتصل اقل من 3% عام 2011 بعد أن كانت 19.29% عام 2001 ، ويعود هذا الانخفاض إلى التحسن الملموس في نمو الصادرات السلعية والخدمات وانعكس هذا التحسن في وضع الميزان التجاري من جهة وتحسن الوضع الإنتاجي بشكل عام من جهة أخرى.

وبين مؤشر الدين العام الإجمالي إلى الصادرات انخفاض نسبة إجمالي الدين العام إلى إجمالي الصادرات في مصر من 1180.5% عام 2001 لتصل إلى 596% عام 2011 ، فكانت نسبة إجمالي الدين العام إلى الصادرات في بداية المدة يشير إلى أكثر من 12 ضعف الصادرات وهي نسبة مبالغ بها تعبر عن حالة ضعف وعجز اقتصادي كبير ولكن بعد عام 2008 ولتحسن إدارة الديون وإعادة الجدولة والمساعدة الأجنبية للتنازل عن بعض الديون من جانب وتحقيق معدلات نمو ملموسة



في الناتج وبالذات الصادرات من جانب آخر كان له الأثر في الانخفاض بنسبة 43% في نهاية المدة وهو معدل انخفاض كبير إذا ما قورن بحجم المديونية لهذا البلد.

جدول (2) بعض مؤشرات الدين العام في مصر للمدة (2001-2011) (مليون دولار)				
نسبة الدين العام إلى الصادرات %	نسبة إجمالي المدفوعات السنوية للفوائد إلى الصادرات %	نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي %	نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي %	السنوات
1180.3	19.29	89.0	48.9	2001
1593.8	17.19	89.2	47.6	2002
1374.4	13.36	89.6	47.7	2003
1059.6	9.55	79.8	47.9	2004
1083.3	8.53	78.0	52.0	2005
1408.6	9.48	75.3	86.0	2006
1023.4	8.11	74.5	75.7	2007
826.7	5.19	66.0	89.5	2008
734.7	3.86	56.5	98.7	2009
644.3	3.31	51.8	96.3	2010
596.0	2.82	46.7	88.2	2011
المصدر : صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام (2003-2012)، صفحات متعددة				

المبحث الثالث تحليل أثر الدين العام على بعض المتغيرات الاقتصادية في مصر

أولاً : توصيف الأنموذج القياسي : يضم الأنموذج القياسي عدة متغيرات على النحو الآتي:

(1) المتغيرات المستقلة: وهي:

أ- (IPD) = الدين الداخلي العام (مقدراً بملايين الدولارات).

ب- (EPDS) = خدمة الدين العام الخارجي (مقدراً بملايين الدولارات).

(2) المتغيرات التابعة:

1.2 المتغيرات التابعة في أثر علاقة الدين العام الداخلي على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية وهي كالتالي:

أ- (EXP) = النفقات العامة مقدرة بملايين الدولارات

ب- (I) = الاستثمار مقدراً بملايين الدولارات

ج- (GDC) = الائتمان المحلي مقدراً بملايين الدولارات.

د- (GDP) = الناتج المحلي الإجمالي مقدراً بملايين الدولارات.

2.2 المتغيرات التابعة لعلاقة خدمة الدين العام الخارجي (EPDS) مقدراً بملايين الدولارات:

أ- (EXP(FOB)) = الصادرات مقدرة بملايين الدولارات.

ب- (CA) = ميزان الحساب الجاري مقدراً بملايين الدولارات.

ج- (IMP) = الواردات مقدرة بملايين الدولارات.



ثانيا : صياغة النموذج القياسي:

هناك نماذج قياسية عدة يمكن الاستعانة بها في تقدير العلاقة الاقتصادية المذكورة أنفاً إلا أن الباحث اختار أن تكون العلاقة مقدرة بالدالة الآسية بسبب لان الدوال الخطية تكون نتائجها في تقدير بما يسمى بتقدير النقطة بينما يريد الباحث أن يرى حركة وسلوك المتغيرات التابعة ومقارنتها بالقيم الحقيقية ومن ثم يمكن التكهن بمسار العلاقة على ضوء النتائج المتحصل عليها وتأخذ الدالة الآسية الصيغة الرياضية الآتية:-

$$Y = A \times X^{\alpha}$$

α المرونة

علما إن : Y = المتغير التابع، A يمثل الثابت، X المتغير المستقل
إن هذه الدالة لا يمكن أن تقدر بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ولذا يتطلب تحويل هذه الدالة من دالة قوى باستخدام التحويلات اللوغارتمية واعتمد الباحث على التحويل اللوغارتمي المزدوج الذي يأخذ الصيغة الآتية:

$$\log y = \log A + \alpha \log x$$

وان α هي مرونة ويمكن استخدامها لإثبات بأنها مرونة في الدالة الآسية من المعادلة الخطية بالتحويل اللوغارتمي وكما يأتي:

$$\frac{\partial \log y}{\partial \log x} = \alpha$$

$$= \frac{\frac{1}{y} \partial y}{\frac{1}{x} \partial x} = \frac{1}{y} \partial y \cdot \frac{x}{1} \cdot \frac{1}{\partial x} = \frac{\partial y}{\partial x} \cdot \frac{x}{y} = \alpha$$

ثالثا: التوقعات النظرية لإشارات المعالم المقدرة:

إن فروض النظرية الاقتصادية تحدد اتجاهين للمتغيرات الاقتصادية وعلاقاتها إذ تفترض النظرية الاقتصادية فروض معينة تشير إلى اتجاه العلاقة سواء كانت ايجابية أم سلبية بحسب تأثير المتغيرات الاقتصادية في العلاقة المدروسة وعليه اعتمد الباحث على هذه الفروض الاقتصادية في تحديد إشارة المعالم للمتغيرات الاقتصادية وكما في الجدول (3) :

جدول رقم (3) يوضح التوقعات النظرية لإشارات المعالم المقدرة			
متغيرات الدين العام الداخلي (IPD)		متغيرات خدمة الدين الخارجي (EPDS)	
المتغير	الإشارة	المتغير	الإشارة
التفقات العامة EXP	+	الصادرات (EXP(FOB))	-
إجمالي الاستثمار (IA)	±	الحساب الجاري (CA)	-
إجمالي الائتمان المحلي (GDC)	±	الواردات (IMP)	-
الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	±		
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد فروض النظرية الاقتصادية.			



رابعاً: اختبار الأنموذج الاقتصادي:

يستخدم الباحث الاختبارات الإحصائية مثل اختبار (t) واختبار (F) لاختبار معنوية المعالم واختبار الأنموذج ككل على التعاقب وكذلك معامل (R^2)، وكذلك استخدام الاختبارات القياسية المتمثلة في مشكلة الارتباط الذاتي بين المتبقيات العشوائية ويستخدم لهذا الغرض اختبار دورين وأتسن (D.W)، وكذلك اختبار ثبات تجانس التباين من خلال شكل الانتشار للمتبقيات العشوائية.

خامساً: اثر الدين العام على المتغيرات الاقتصادية المدروسة في مصر

1. اثر الدين العام الداخلي على المتغيرات الاقتصادية المدروسة في مصر
تم تقدير نماذج اثر الدين العام الداخلي على متغيرات المتمثلة بالنفقات العامة وحجم الاستثمار والائتمان المحلي والنااتج المحلي الإجمالي في مصر باستخدام الأنموذج اللوغارتمي وكانت نتائج التقدير موضحة بالجدول الآتي :

جدول (4)				
يبين اثر الدين الداخلي على المتغيرات التابعة لدولة مصر				
المتغيرات والمعالم والإحصاءات	EXP Log-log	I Log-log	GDC Log-log	GDP Log-log
Constant	2.12	3.6211	-0.982	28.9
T	$(5.09)^{1\%}$	$(4.69)^{1\%}$	$(-2.93)^{1\%}$	$(4.94)^{1\%}$
IPD	0.479	0.122	0.947	-5.15
T	$(5.57)^{1\%}$	$(1.75)^{10\%}$	$(9.40)^{1\%}$	$(-4.22)^{1\%}$
R^2	%77.1	% 60	%90.7	%66.5
$F_{(2,11)}$	$30.37^{1\%}$	$11.57^{1\%}$	$88.29^{1\%}$	$17.83^{1\%}$
D.W	1.09783_{in}	0.935600_{in}	1.44728_{in}	1.47786_{in}
المصدر: قدر الباحثان هذه النماذج باستخدام برنامج (Minitab ral 14- Demo)				
t table	$t_{0.01}=2.821$	$t_{0.05}=1.833$	$t_{0.10}=1.383$	
F table	$F_{(2,11)0.01}=7.21$	$F_{(2,11)0.05}=3.98$		
D.w table	$D.W_{(0.05)dl}=0.927$	$du=1.324$		

أ. التحليل الإحصائي والقياسي:

يبين جدول (4) نتائج تقدير النماذج المقدر في مصر، فقد أشار الأنموذج الأول المقدر إلى العلاقة الايجابية بين الدين الداخلي والنفقات العامة ، وبينت الاختبارات الإحصائية معنوية المعالم المقدر بالنسبة إلى اختبار t عند مستوى معنوية 1% لكل من معلمة الثابت ومعامل الدين العام الداخلي، أما اختبار F المقدر فقد أوضح معنوية الانموذج ككل عند مستوى معنوية 1% مما يظهر جودة توصيف الأنموذج المقدر، وهذا ما أكده أيضا معامل التحديد الذي بين أن 77% من التغيرات في النفقات العامة سببها الدين الداخلي في مصر، أما الاختبارات القياسية فأوضحت عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية إذ اظهر اختبار $D.W_{0.05}$ المقدر وقوع المعلمة في منطقة القبول.



النموذج الثاني المقدر يوضح العلاقة الايجابية أيضا بين الدين الداخلي وحجم الاستثمار في مصر، إذ أشار اختبار t إلى معنوية معلمة الثابت عند مستوى معنوية 10% ومعنوية معامل المتغير المستقل عند مستوى 1%، كما بين اختبار F معنوية النموذج ككل عند مستوى 1%، أما القوة التفسيرية للنموذج بينها معامل التحديد المقدر إذ أن 60% من التغيرات في المتغير التابع تعود إلى المتغير المستقل، وبين اختبار $D.W_{0.05}$ عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتغيرات العشوائية ووقوع المعلمة المقدر في منطقة القبول.

بالنسبة لأثر الدين العام الداخلي على حجم الائتمان المحلي الممنوح فقد أظهرت الاختبارات الإحصائية قوة العلاقة الايجابية بين حجم الدين الداخلي والائتمان المحلي في مصر، فقد بين اختبار t معنوية المعلمة المقدر عند مستوى معنوية 1%، ومعنوية النموذج ككل بالنسبة لاختبار F عند مستوى معنوية 1%، كما أوضحت النتائج أن ما يقارب من 91% من التغيرات الحاصلة في الائتمان المحلي تعود إلى الديون الداخلية في مصر وهذا يوضح العلاقة القوية بين الدين الداخلي وحجم الائتمان الممنوح في مصر لان 9% فقط ترجع إلى عوامل لم تدخل في النموذج، كما أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي بسبب وقوع قيمة اختبار $D.W_{0.05}$ في منطقة القبول.

النموذج الأخير المقدر هو أثر الدين على الناتج المحلي الإجمالي أوضحت الاختبارات معنوية المعالم المقدر بالنسبة لاختبار t عند مستوى معنوية 1% واختبار F عند مستوى معنوية 1%، كذلك بين معامل التحديد أن أكثر 66% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي في مصر سببها الدين العام الداخلي، أما فيما يتعلق باختبار $D.W_{0.05}$ فكان في منطقة القبول مما يشير إلى عدم تأثير مشكلة الارتباط الذاتي على النموذج المقدر.

ب. التحليل الاقتصادي:

بين النموذج الأول العلاقة الموجبة لأثر زيادة الدين الداخلي على النفقات العامة في مصر، إذ إن زيادة الدين الداخلي بمقدار 1% تؤدي إلى زيادة النفقات بمقدار 0.479%، وهذا يؤكد أن نسبة لا بأس بها من الديون تذهب لتمويل العجز في الموازنات الحكومية للمدة المدروسة في مصر، وتجدر الإشارة أن الديون الداخلية العامة شهدت ارتفاع ملحوظ خلال المدة من 2001 إلى 2011 إذ زادت من 37030.5 إلى 112918.7 مليون دولار (انظر جدول 1)، بمعدل زيادة بلغ 204.934%، وهذا يعني أن 98% من الزيادة في هذه النفقات كانت تمويل بالديون الداخلية في مصر خلال المدة المدروسة.

أما النموذج الثاني المقدر الذي أوضح إسهام الدين الداخلي في زيادة حجم الاستثمارات في مصر، إذ أن زيادة الدين الداخلي بمقدار 1% تؤدي إلى زيادة الاستثمار بمقدار 0.122%، أي أن الديون الداخلية اسهمت بالزيادة في حجم الاستثمارات في مصر بنسبة 25%، وهذا يوضح أن الاقتراض الداخلي اسهم في تحفيز الاستثمارات المحلية عن طريق زيادة الطاقات الإنتاجية ويشير ذلك إلى أن سياسة إدارة الدين الداخلي في الاتجاه الصحيح.

وبين النموذج الثالث المقدر العلاقات السابقة فقد أوضح أثر زيادة الدين الداخلي على التوسع في حجم الائتمان الممنوح للقطاعات المختلفة في مصر، إذ أشار إلى أن زيادة الدين الداخلي بنسبة 1%



يؤدي إلى زيادة الائتمان بمقدار 0.947% وذلك يعني مساهمة الديون الداخلية في مصر بالتوسع في الائتمان المحلي بمقدار 194% خلال المدة المدروسة ، وهذا يؤكد أن البنك المركزي كان يعوض المصارف بالسيولة اللازمة ، وكذلك نرى استقرار أسعار الفائدة على السندات الحكومية خلال المدة المدروسة ساهم إلى حد كبير في عدم تقليص حجم الاستثمارات في مصر⁽¹²⁾.

وأوضح النموذج الأخير المقدر العلاقة الايجابية أيضا بين الدين الداخلي والنتائج المحلي الإجمالي في مصر، إذ أظهرت النتائج أن زيادة الدين الداخلي بمقدار 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بمقدار 5.15% ، وهذا يشير إلى أن زيادة الاستثمار الناتجة من الاقتراض الداخلي أدت إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بفعل المضاعف ، مما يعزز من قدرة الاقتصاد المصري على خدمة هذه الديون.

ومن خلال النتائج السابقة نرى أن الاقتصاد المصري استطاع خلال المدة المدروسة من إدارة الديون الداخلية بالشكل الذي أسهم بزيادة معدلات الناتج والاستثمار والسبب يعود إلى التنسيق بين البنك المركزي والسلطة المالية ، لأن عملية طرح السندات الحكومية لم تؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص عن طريق رفع أسعار الفائدة ، كما أن توجيه هذه الديون اسهم إلى حد كبير في رفد الطاقات الإنتاجية وزيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي في مصر ، إلا أن زيادة الديون الداخلية أسهمت إلى حد ما في رفع مستويات التضخم في مصر خلال المدة المدروسة بسبب اثر زيادة الدين في ارتفاع الائتمان المحلي .

2. اثر خدمة الدين العام الخارجي على المتغيرات الاقتصادية المدروسة في مصر
يبين جدول 27 نتائج تقدير اثر أعباء المديونية الخارجية على حجم الصادرات والحساب الجاري و الواردات في مصر ووفقا للاختبارات المذكورة أنفا على النحو الآتي:

جدول (5) يبين اثر خدمة الدين الخارجي على المتغيرات التابعة لدولة مصر			
المتغيرات والمعالم والإحصاءات	EXP (FOB) Log-log	CA Log-log	IMP Log-log
Constant	1.00	2.43	64.4
T	(1.97)^{5%}	(2.91)^{1%}	(5.37)^{1%}
EPDS	-1.50	- 0.546	-1.92
T	(-4.80)^{1%}	(-2.17)^{5%}	(-5.33)^{1%}
R ²	71.9%	34.4%	75.9%
F _(2,11)	23.06^{1%}	4.72^{5%}	28.36^{1%}
D.W	1.09984_{in}	0.931521_{in}	0.707985_{in}

المصدر: قدر الباحثان هذه النماذج باستخدام برنامج (Minitab ral 14- Demo)

t table $t_{0.01}=2.821$ $t_{0.05}=1.833$ $t_{0.10}=1.383$
F table $F_{(2,11)0.01}=7.21$ $F_{(2,11)0.05}=3.98$
D.w table $D.W_{(0.05)dl}=0.927$ $du=1.324$

أ. التحليل الإحصائي والقياسي

من الجدول السابق يمكن تتبع أهم المعالم المقدره لنموذج اثر خدمة الدين الخارجي على حجم الصادرات والحساب الجاري والواردات في مصر ، بالنسبة لأثر تلك الأعباء على الصادرات بينت



الاختبارات الإحصائية قوة العلاقة بين المتغير المستقل (خدمة الديون) والمتغير التابع (حجم الصادرات) إذ بين اختبار t المقدر معنوية المعالم المقدرة بالنسبة لمعلمة الثابت عند مستوى معنوية 5% ومعنوية معامل المتغير المستقل عند مستوى 1%، كما أشار اختبار F المحتسبة معنوية النموذج عند مستوى 1% و نستدل في ذلك على جوهرية المتغير المستقل في تفسير المتغير التابع، و بين معامل التحديد إن ما يقارب من 72% من التغيرات في حصيلة الصادرات تعود لأعباء خدمة الديون في مصر ، كما وضحت المعالم المقدرة خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي ووقوع المعلمة المقدرة بالنسبة لاختبار D.W عند مستوى معنوية 5% في منطقة القبول .

أما النموذج الثاني المقدر المتمثل بالعلاقة بين الحساب الجاري وخدمة الدين الخارجي في مصر فقد بينت الاختبارات العلاقة العكسية لأثر زيادة خدمة الديون على الزيادة في عجز الحساب الجاري، إذ بين اختبار t معنوية المعالم المقدرة بالنسبة للمتغير المستقل والتابع عند مستويات مقبولة (1% للثابت و 5% للمتغير المستقل) ، كما كانت معنوية النموذج المقدر ككل من خلال اختبار F عند مستوى معنوية 5%، أما معامل التحديد فأشار إلى أن النموذج لا يفسر سوى 34.4% من التغيرات التي تسببها خدمة الديون في زيادة عجز الحساب الجاري وأن أكثر من 65% تعود إلى عوامل أخرى غير داخلية في النموذج، وبين الاختبار أيضا وقوع المعلمة المقدرة في منطقة القبول وفقا لاختبار D.W، مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

وأشار تحليل النموذج المقدر الأخير تأثير خدمة الدين الخارجي على حجم الواردات قوة العلاقة المقدرة إذ أشار معامل التحديد إلى أن 75.9% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع ترجع إلى المتغير المستقل، وظهرت معنوية المعالم المقدرة بالنسبة لاختبار t عند مستوى معنوية 1%. أما اختبار F المقدر بين معنوية النموذج عند مستوى 1% مما يوضح أهمية تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع ، وظهر الاختبار وقوع المعلمة المقدرة في منطقة القرار غير الحاسم وفقا لاختبار D.W عند مستوى 5% و الذي لا يشير إلى تأثير مشكلة الارتباط الذاتي على النموذج المقدر

ب. التحليل الاقتصادي:

نستدل من النموذج المقدر بين خدمة الدين العام الخارجي وحجم الصادرات في مصر إلى الأثر العكسي للعلاقة بين المتغيرين إذ زيادة أعباء الدين العام الخارجي بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض في حصيلة الصادرات بمقدار 1.50%، إذ ارتفع معدل التغير السنوي لخدمة الديون الخارجية في مصر خلال المدة المدروسة إلى 77.306%، ويشير ذلك إلى مساهمة هذه الأعباء في تخفيض حصيلة الصادرات المصرية بمقدار 115.959%، وإذا ما قورنت هذه النسبة مع تطور حجم الصادرات خلال مدة الدراسة والتي ازدادت بمقدار 342.61% نجد أن قدرة الاقتصاد المصري على تحمل هذه الأعباء خلال المدة المدروسة كانت جيدة وهذا يؤكد أيضا أن نسبة الصادرات للنتاج المحلي الإجمالي كانت مرتفعة في مصر خلال المدة المدروسة.

أما النموذج الثاني فقد بين الأثر العكسي أيضا لخدمة الديون الخارجية على الحساب الجاري، وعلى الرغم من القوة التفسيرية الضعيفة لمعامل التحديد الذي لم يفسر سوى 34.4% من العلاقة، إلا أن النموذج أظهر أن زيادة تلك الأعباء بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة العجز بالحساب الجاري بنسبة



0.546 ، وبذلك ظهرت زيادة نسبة عجز الحساب الجاري بمقدار 42.209% خلال مدة الدراسة، وهذا يشير الى أن تأثير خدمة الديون على الحساب الجاري لم يكن كبيراً في مصر بسبب عدة عوامل كان أبرزها التحويلات من الخارج اذ كانت مرتفعة خلال المدة المدروسة⁽¹³⁾ ناهيك عن أن زيادة الخدمات المصدرة للخارج قللت من درجة تأثر خدمة الديون على الحساب الجاري مقارنة بالصادرات السلعية .

أما علاقة خدمة الديون الخارجية بحجم الواردات من السلع والخدمات في مصر فقد بينت النتائج أن زيادة خدمة الدين بمقدار 1% يؤدي إلى انخفاض في الواردات بمقدار 1.19% ، وهذا يشير إلى إسهام خدمة الديون بتخفيض الزيادة في الواردات بنسبة 91.99% خلال المدة المدروسة ، وهي نسبة توضح حجم تأثير الديون الخارجية على حجم الاستيراد في مصر إذا ما قورنت بمعدل زيادة الواردات الذي بلغ 153.94% خلال المدة المدروسة، فعلى الرغم من المساعدات التي تتلقاها مصر من سلع وخدمات خلال المدة المبحوثة إلا أن أثر خدمة الدين الخارجي كان واضحاً على تخفيض الواردات خلال هذه المدة.

نستنتج مما سبق أن أثر خدمة الدين العام الخارجي كان سلبياً على حجم الصادرات وانعكس ذلك على تراجع وضع الحساب الجاري، وارتفاع وطأة تأثير خدمة الدين في مصر أدى إلى انخفاض الاستيرادات في نهاية المطاف⁽¹⁴⁾ .

الاستنتاجات والتوصيات

1. تعد مشكلة الديون من المشاكل المعقدة التي تواجهها الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص ولعل السبب في ذلك يرجع إلى انخفاض معدلات النمو وتدهور شروط التجارة الخارجية وإلى العجز المتزايد في ميزان مدفوعات تلك الدول وإلى السياسة الاقتصادية غير السليمة التي كانت تتبعها وكل ذلك أدى إلى زيادة حدة المديونية مع مرور الوقت لذا يجب إتباع سياسات إصلاح اقتصادي من شأنها تخفيض النفقات العامة لا سيما الحكومية منها ، وتوجيه الاقتصاد نحو بناء قاعدة إنتاجية بدلاً من تزايد الجوانب الاستهلاكية غير الضرورية.

2. أشارت النتائج إن معدلات النمو المركب لكل من الدين الداخلي والدين الخارجي في مصر كما في الجدول (1) إن معدلات النمو المركب للدين الداخلي في مصر أكبر من معدلات النمو المركب للدين الخارجي، مما يؤشر اعتمادية مصر على الاقتصاد المحلي بدرجة أكثر من الاعتماد على الدعم الدولي في تمويل التنمية الاقتصادية وهو مؤشر إيجابي على المدى الطويل ، ولذلك يفترض استثمار حالة التطور الإيجابي في بعض الجوانب للتعامل مع المديونية بما يخدم تنمية إمكانياتها الاقتصادية .

3. أعطت النماذج المقدرة في مصر الأثر الإيجابي للدين الداخلي في تعزيز الإنفاق العام وبالتالي ارتفاع مستوى الائتمان المحلي مما انعكس في زيادة معدلات الاستثمار وتحقيق نمو في الناتج بمعدلات مقبولة ، مما يعكس عقلانية استخدام الدين الداخلي ، أما أثر خدمة الدين الخارجي فكان سلبياً على الصادرات وانعكس بشكل طفيف في تراجع وضع الحساب الجاري مما أدى بدوره لانخفاض معدل الاستيرادات في نهاية المطاف ، إلا إن تلك الآثار لم تكن بمستوى الخطورة بسبب مجموعة عوامل أبرزها



التحويلات والمساعدات الخارجية ،لذا يتطلب التركيز على معالجة الآثار السلبية للدين الخارجي واستثماره بالشكل الذي يرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

4. إن تفاقم أزمة المديونية العامة في مصر، يعود بشكل كبير إلى عدم وجود إستراتيجية واضحة للدين العام. فقد دلت الوقائع على إن الدول النامية بشكل عام لم يكن لديها جهة مركزية تشرف على إدارة الدين العام. ومن ثم لم يكن هناك تصور واضح ودقيق عن كيفية إدارة الدين وإتباع سياسة سليمة بخصوصه، وعدم توفر متخصصين ذوي خبرة في مجال الديون من اجل التفاوض والحصول على أفضل الشروط من الدائنين، لذا نقترح إنشاء هيئة متخصصة لإدارة سياسة الدين العام ترتبط بالبنك المركزي أو وزارة المالية أو قد تكون مستقلة تعمل بالتنسيق معهما تتكون من مجموعة من المديرين واللجان.

الهوامش والمصادر

(*) بحث مسئل من أطروحة الدكتوراه الموسومة " تحليل سياسة الدين العام وأثرها في بعض المتغيرات الاقتصادية في دول عربية مختارة - دراسة للمدة من (2001-2011) -" المقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة الكوفة ،2014.

1. من ذلك دراسة معهد التخطيط القومي حول " «إدارة الدين العام المحلي» منشورة في سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 158 بتاريخ يوليو 2002م ودراسة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء في أكتوبر 2003م.

2. د. عبد الحفيظ عبد الله عبد، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص142.

3. صندوق النقد الدولي، دليل إحصاءات مالية الحكومة، الجزء الأول، 1986، ص211 .

4. BIRD Banquet Iniecnarional pour In Reconstruction Le Developpment, p 27.

5. د. عبد الحفيظ عبد الله عبد، المالية العامة، مصدر سابق، ص¹⁴²

6. د. فيليب كرم، السياسة المالية العامة، صندوق النقد الدولي، معهد السياسات الاقتصادية، قسم الشرق الاوسط، 1997، ص25

7. د. فلاح حسن ثويني، مشكلة المديونية الخارجية الأسباب والآثار، مصدر سابق، ص139

8. عفراء هادي سعيد، البنك المركزي والاقتراض الحكومي، مصدر سابق، ص53.

9. د. فلاح حسن ثويني، مشكلة المديونية الخارجية الأسباب والآثار، مصدر سابق، ص139

10. د. سالم توفيق النجفي، سياسات التنشيط الاقتصادي والتكليف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص104 .

11. اهم مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية والدول النامية ،مجلس الوحدة الاقتصادية العربية،عمان، 1986. ص22

12. أهم مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية والدول النامية، مصدر سابق، ص33

13. موقع البنك المركزي المصري، التقارير السنوية، 2001-2011

14. البنك المركزي المصري، ميزان المدفوعات، تقارير مختلفة، إعداد متفرقة 2002-2012



ملحق (1)

يبين حجم (الدين الداخلي، النفقات العامة، إجمالي الائتمان المحلي، الناتج المحلي الإجمالي، خدمة الدين الخارجي، الصادرات، ميزان الحساب الجاري، الواردات) لدولة مصر للمدة 2011-2001 (مليون دولار)

السنوات	الدين العام الداخلي Internal Public Debt (IPD)	النفقات العامة مليون دولار Expenditures (EXP)	إجمالي الاستثمار مليون دولار investment (I)	إجمالي الائتمان المحلي مليون دولار Gross domestic credit (GDC)	الناتج المحلي الإجمالي مليون دولار (GDP)	خدمة الدين العام الخارجي مليون دولار External Public Debt Service (EPSD)	الصادرات مليون دولار Export (FOB) EXP) (FOP (CA)	ميزان الحساب الجاري current) (account ملايين الدولارات (CA)	الواردات مليون دولار Imports (IMP)
2001	37030.5	19720	11235.0	170863.0	67650.0	1366.0	5525.0	-192.00	13036.0
2002	40362.0	20897	13760.0	201938.0	75781.0	1521.0	4403.0	-710.50	13245.0
2003	43217.3	23563	18241.0	238927.0	84829.0	1499.0	5237.0	-2566.00	16537.0
2004	47705.0	25440	19588.0	278571.0	90604.0	1782.0	7060.8	-1.634.80	16009.0
2005	50600.0	26091	19473.0	311012.0	99590.0	1651.0	7249.0	-971.00	16102.4
2006	73288.9	26254	17780.0	342705.0	97367.0	2033.0	7250.1	-388.40	15170.2
2007	61432.0	25844	15329.0	385033.0	85180.0	2776.0	8987.3	622.42	14104.2
2008	70367.4	23979	13700.0	433903.0	1434.5	2703.0	12274.1	3743.26	15213.1
2009	88390.0	27017	13316.0	474972.0	2435.6	3111.0	16073.2	3921.68	21585.9
2010	103413.7	35051	16093.0	497081.0	147.04	3486.0	20545.6	2102.80	27358.5
2011	112918.7	41119	20111.0	545651.0	933.2	2422.0	24454.6	-222.00	33104.0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي والتقارير السنوية للبنك المركزي المصري للأعوام 2000-2012